تخضع لتسعيرة خاصة

متاجرة علنية بالمنح الدراسية

ابتعاث طلاب بمعدلات متدنية صورة أخرى للتحايل على القانون.. والوزارة لا تعتبر ذلك فساداً!!

على مقربة من رئاسة الحكومة يزدهر نشاط سماسرة التعليم العالي وتجار المنح الدراسية حيث يقايض مستقبل وطن بحفنة من المال الرخيص لصالح بعض المنتفعين.

هناك في أروقة وزارة التعليم العالي ومحيطها حيث تلتقي المصالح وتبرم الصفقات تتوارى معايير الكفاءة والجدارة بالابتعاث أمام سلطة المال وحضور الجاه والنفوذ.

بعض تلك الفرص تذهب لذوي القرابة والمسؤولية والمصالح المشتركة وبعضها تباع لذوي الدرجات الدنيا وبعض المتعثرين على حساب كثير من المستحقين.

في بداية العام الجاري اعتصم مئات الطلاب الغاضبين أمام بوابة الوزارة احتجاجاً على ما وصفوه بسياسة الابتعاث العشوائي والتلاعب بالمنح الدراسية ، لجأ البعض منهم للتظلم أمام الأجهزة الرقابية واتجه البعض الآخر لرفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الإدارية ضد وزارة التعليم العالي ، لكن الأخيرة تمكنت من امتصاص الغضب وتسوية بعض القضايا دون إنهاء عملية الابتعاث الشعوائي.

تحقيق/عبدالله بخاش

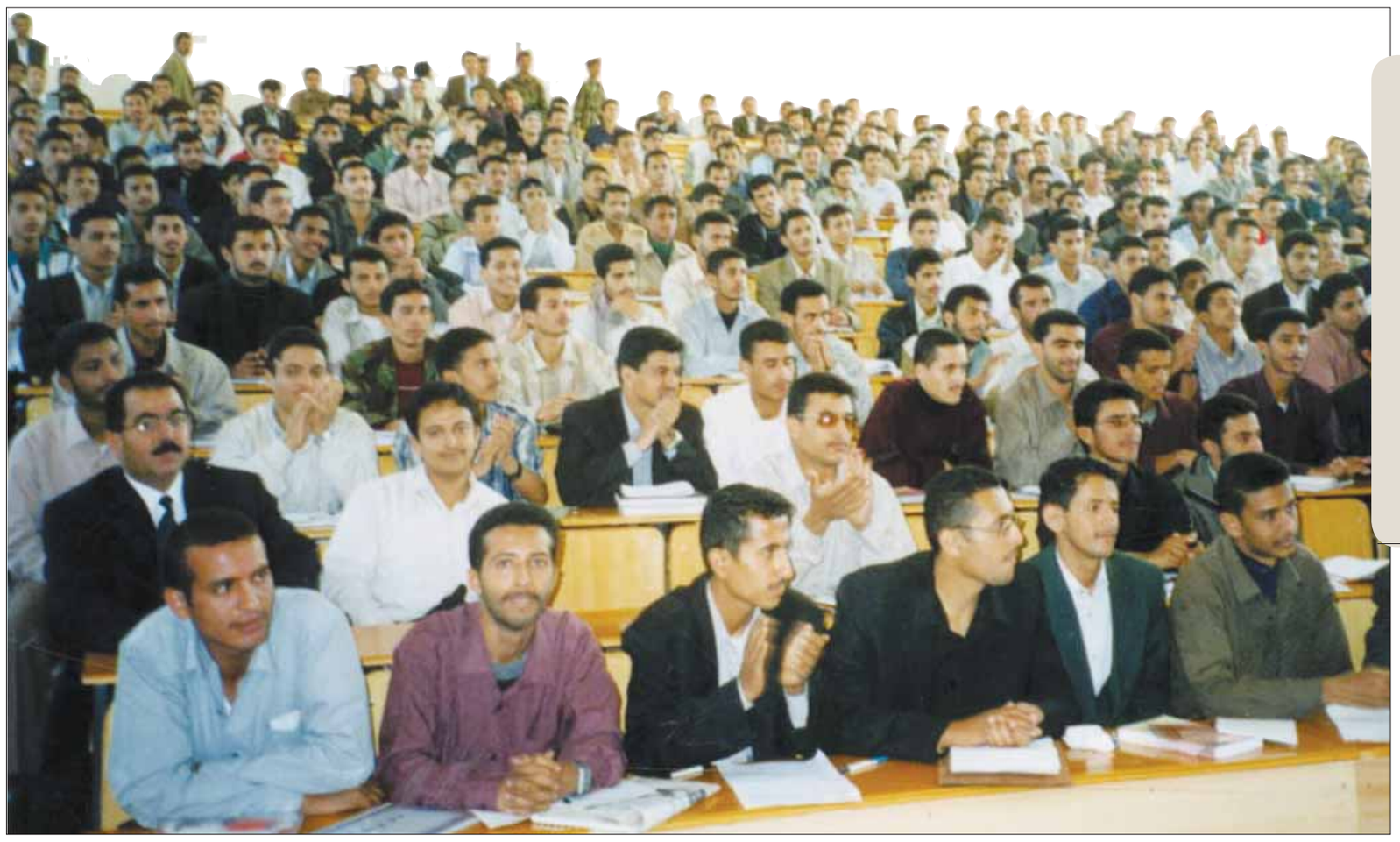

أعذار ووعود

يقول يزن (وهو اسم مستعار): في الوقت الذي كانت الوزارة تتعهد بعدم اجتماع اللجنة للبت في طلبات الاستمرارية أصدرت أكثر من خمسين قرار ابتعاث لبعض الطلاب بشكل مباشر وبدون الحاجة لأي لجان .. يزن واحد من أولئك المستحقين الذين لم تلحظهم عين الـوزارة ، إذ لم يشفع له تخصصه العلمي الدقيق وتفوقه في الماجستير بتقدير امتياز من الحصول على قرار الاستمرارية لتحضير الدكتوراه ، ورغم حصوله على توجيه صريح من الوزير شرف في يوليو 2013م باستمرار منحته إلا أن مماطلته استمرت ومعاناته طالت وتكررت الوعود الزائفة من شهر لآخر.

فيما تمتد معاناة ثلاثة مدرسين بإحدى الجامعات الحكومية إلى أمد بعيد فمنذ أربعة أعوام وهم يناضلون لانتزاع حقهم في الابتعاث ولكن دون جدوى .

وذكروا في شكواهم إلى وزير التعليم العالي بتاريخ 10 نوفمبر 2013م استمرار عرقلة ابتعاثهم مع أن قانون الجامعات ينص على ابتعاث المدرس خلال فترة لا تتجاوز عاماً واحداً في الوقت الذي ابتعث فيه غيرهم ممن تعينوا حديثاً.

خيبة أمل

ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة لمعاناة سليم (وهو اسم مستعار أيضاً) إذ لم ينفعه تحصيله العالي وتخصصه الدقيق وإلى جانبهما توجيهين أحدهما بقلم الوزير والآخر من وكيل قطاع البعثات للحصول على قرار الاستمرارية حتى اللحظة.

في الرابع من مايو الماضي أعلنت الوزارة وبعد طول انتظار أسماء الطلاب الفائزين بالمفاضلة بمنح الاستمرارية وعددها (356) منحة دراسات عليا ، إلا أن (يزن وسليم) تفاجآ بغياب اسميهما من قوائم الأسماء التي تبين من خلالها وجود ما نسبته 19.9 % فقط من الطلاب بتقدير امتياز، و55.3 % بتقدير جيد جداً، و19.1 % بتقدير جيد ، و4.5 % بتقدير مقبول ، و1.1 % بدون تقدير مع أن توجيهات الوزير في تاريخ 17 /12 /2013م تقضي بعدم قبول أي طلبات استمرارية إلا الامتياز وفي المجالات المتعلقة بالتنمية.

لائحة أسعار

يتحدث (سليم) عن وجود سماسرة من داخل الوزارة ومن وزارات أخرى للمتاجرة بالمنح الدراسية واستخراج قرارات الابتعاث في غضون فترة وجيزة ولكن لكل شيء ثمنه ـ كما يقال ـ ويذكر أن إجراءات روتينية مملة وطويلة توضع أمام المتقدمين لاستيفائها ، فيما يماطل المختصون في إكمال معاملات الطلاب ويبتكرون الأعذار الواهية وقد تضيع وثائق الطلاب أو حتى ملفاتهم وأحياناً تخلو مكاتب الـوزارة من المختصين . ووسط تلك المتاهة يتطوع أحدهم بالمساعدة فيهمس قائلاً:كم تدفع لترى معاملتك النور؟.

واللافت في الأمر أن عمليات السمسرة والمتاجرة بالمنح الدراسية تتم تحت سمع وبصر الوزارة والأجهزة الرقابية الممثلة فيها ، إذ لا أحد ينكر حدوثها ، والأغرب من ذلك أنه بات للمنح الدراسية تسعيرة خاصة في عالم السمسرة متعارف عليها لدى الجميع.

وبحسب مصادر مسؤولة في الوزارة فإن أسعار المنح تتفاوت بحسب بلد الدراسة حيث تصل قيمة المنحة الدراسية إلى أمريكا وأوروبا ما بين (7 - 12) ألف دولار أمريكي ، وإلى بقية البلدن ما بين (3 - 4) آلاف دولار ، كما تختلف أيضاً أسعارها بحسب نوع قرار الإيفاد ، فإن كان القرار ينص باعتماد المساعدة المالية مع الرسوم الدراسية فإن المبلغ المطلوب يتراوح ما بين (5 - 8) ألف دولار أما إذا كان ينص باعتماد المساعدة المالية فقط فإن المبلغ المطلوب هو 3 آلاف دولار فقط وهو الحد الأدنى.

ويقتضي الأمر من طالب المنحة أن يدفع مبلغاً تحت الحساب قبل صدور القرار وآخر عند استلامه.

عروض مهمة

ويؤكد (سليم ويزن) تلقيهما عرضاً بمنحهما قرار إيفاد مقابل دفعهما ثلاثة آلاف دولار - ويعلق سليم على الأمر بقوله: لا توجد سلطة أو قانون داخل الوزارة أقوى من المال ، فالفلوس كل شيء إن معك ستستكمل معاملتك ، ما لم ستبق محلك حتى ولو كنت الأول.

أحد المترددين على الوزارة ـ امتنع عن ذكر اسمه خوفا من تعثر معاملته ـ تحدث بمرارة عن مرور عامين متتاليين دون حصول قريب له على المساعدة المالية رغم حصوله على مقعد مجاني من إحدى الدول واستيفائه شروط استحقاق المساعدة المالية . وأخبرنا أنه بسبب كثرة المماطلة اضطر مؤخراً للاعتماد على سمسار نافذ له علاقاته في الوزارة يعرف بالشيخ لاستخراج قرار المساعدة المالية مقابل ألفي دولار.

فساد مستور

واقع موحل بشبهات الفساد لم تتحرج وزارة التعليم العالي من الاعـتراف به على لسان وزيرها المهندس هشام شرف الذي أقر بوجود فساد مستور في وزارته ، لكنه استبعد أن يكون فساداً ممنهجاً أو متغلغلاً فيها ، وقال: هناك أشخاص يتكلمون باسم الوزارة ويوهمون الطلاب بقدرتهم على الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار ويأخذون منهم مبالغ مالية ولديهم أعوان في الوزارة للقيام بأعمال السمسرة والمتاجرة بالمنح الدراسية . فيما طالب نائبه الدكتور محمد مطهر بتشكيل لجنة تحقيق من الوزارة وهيئة مكافحة الفساد والأمن القومي لوقف مجموعات السمسرة ونشاطاتها التي وصفها بأنها زادت وتوسعت وأصبحت آثارها سيئة على الوزارة.

وطبقاً للوزير شرف فإن الـوزارة تمكنت خلال الأشهر الأولى من العام الجاري من إلقاء القبض على بعض عناصر شبكات السمسرة من خارج الـوزارة وأحالت أربع قضايا بهذا الشأن إلى النيابة لكنها فشلت على الأقل حتى اللحظة في التعرف على أعوان تلك الشبكات من داخل الوزارة ومحاسبتهم.

مخالفات ومكافآت

غير أن وكيل الـوزارة لقطاع البعثات الدكتور عبدالكريم الروضي أكد صراحة في مذكرته الموجهة إلى الوزير شرف بتاريخ 12 /1 /2014م وجود من يقوم بأعمال تخص القطاع ، مخالفة للنظام والقانون ، ويتم التغاضي عنهم وعن تلك المخالفات والتجاوزات ومكافأتهم باعتماد قرارات صادرة من خارج القطاع بدون وجه حق في إشارة إلى وجـود فاسدين محميين يقومون بالإيفاد العشوائي.

مصادر مسؤولة في الـوزارة أكدت لنا أن لوبي الفساد من تجار المنح وشبكات السمسرة وأعوانهم بالوزارة معروفون لدى قيادة الوزارة وممثلي الأجهزة الرقابية فيها وأن مسالة اكتشافهم ليست بالأمر الصعب ولا تحتاج إلى معجزة بقدر ما تحتاج لوجود نية لإيقاف فسادهم وعبثهم بمستقبل الوطن.

الابتعاث العشوائي

وتظهر عينة من المخاطبات الرسمية بين مسؤولي الوزارة حصلنا على نسخ منها تكرار الشكوى من استفحال عمليات السمسرة والابتعاث العشوائي وانعكاساتها السلبية على سمعة الوزارة ،حيث اشتكى وكيل البعثات في مذكرته المؤرخة في 25 /12/ 2013م للوزير شرف من صدور قرارات إيفاد من خارج القطاع لم تعرض أولياتها عليه للمراجعة والتوقيع عليها بحسب قواعد العمل ، وطالب بتشكيل لجنة لمراجعة القرارات الصادرة خلال الفترة (سبتمبر - ديسمبر 2013م) وإلغاء القرارات المخالفة.

فيما أكد نائب الوزير في مذكرة بتاريخ 1 /1 /2014م على ضرورة الحد من القرارات العشوائية والفردية التي يتم إصدارها بدون ملفات للمتقدم ولا تمر عبر القطاع المختص . لكن الوزير شرف قلل من شأن هذا الطرح واعتبره نوعاً من المماحكات الشخصية بين مسؤولين بسبب اعتزامه إجراء تغييرات إدارية واسعة تطال بعض الشخصيات القيادية في الوزارة التي وصفها بالنائمة وأنها لم تكن تقم بواجباتها وإحلال آخرين بدلاً عنهم.

قرارات "VIP" تصدر خلال دقائق .. وانتقائية في رسوم دراسة اللغة الأجنبية .. وتباين عجيب في تسلسل أرقام القرارات وتاريخ صدورها

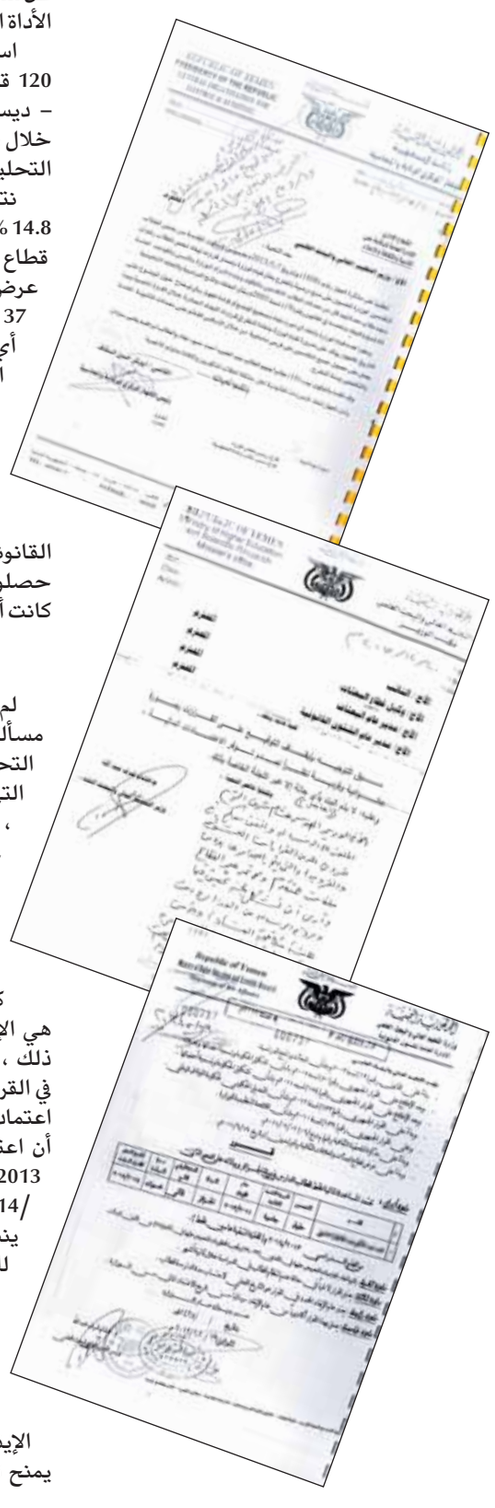

بيانات تتحدث

وعند هذه النقطة توقفنا بحثاً عن أداة علمية مناسبة يمكننا من خلالها اخضاع الطرح السابق كفرضية للاختبار العلمي والتحقق من مدى صحتها بحيادية تامة بعيداً عن شخصنة المواقف وكان تحليل المحتوى هو الأداة الأنسب لهذا الإجراء.

استغرقنا شهرين أو تزيد قليلاً لجمع 120 قرار إيفاد خلال الفترة ذاتها (سبتمبر – ديسمبر 2013م) ، 87.5 % منها صدر خلال شهر ديسمبر 2013م ، فاخترناها عينة التحليل وقوامها 105 قرارات.

نتائج التحليل أظهرت أن ما نسبته 14.8 % من القرارات استندت إلى عرض وكيل قطاع البعثات ، و48.2 % منها استند إلى عرض القطاع نفسه ، فيما صدر ما نسبته 37 % من تلك القرارات دون الاستناد إلى أي عرض وفقاً لما تشير إليه ديباجة القرارات ،مما يؤكد صدور بعض قرارات الإيفاد دون المرور بقطاع الابتعاث ، وهو المعني بالعملية وفقاً لقانون الابتعاث . ومع ذلك فإن الوزير شرف أكد لنا أن محاولة تمرير قرار إيفاد غير مستوفٍ للشروط القانونية تكاد تكون شبه منعدمة ، وأن من حصلوا على فرص ابتعاث عبر سماسرة المنح كانت أوراقهم مكتملة.

شكوك وشبهات

لم نتمكن من التحقق بشكل دقيق من مسألة صدور قرارات مخالفة من خلال عينة التحليل إلا أنها زودتنا ببعض الملاحظات التي رصدناها وأثارت المزيد من الشكوك ، فوجود ثلث القـرارات تقريباً بدون عروض تفصيلية من القطاع المختص يسقطها في دائرة الشبهات ، وصدور أربعين قرار إيفاد خلال يوم واحد لا تتماثل جميعها من حيث الهيئة والصيغة يبعث على التساؤل ما إذا كانت جميعها صادرة عن جهة واحدة هي الإدارة العامة للشؤون القانونية أم غير ذلك ، بالإضافة إلى تناقض بعض المواد كما في القرار (752) الذي نصت مادته الأولى على اعتماد المساعدة المالية فقط لطالبين ثم بينت أن اعتماد المساعدة المالية من الربع الرابع 2013م والرسوم الدراسية من العام 2013 /2014م . وكذلك القرار رقم (793) الذي ينص على اعتماد المساعدة المالية فقط للطالب من الربع الأول 2013م مع أن القرار صادر في تاريخ 24 / 12 / 2013م أما القرار (797) فتنص مادته الأولى على أن تعاد وتستمر المساعدة المالية والرسوم الدراسية للطالب مع أنه مبتعث للدراسة الجامعية ، وعام الإيفاد هو العام (2013 – 2014م) فكيف يمنح قرار استمرارية وهو لم يكن في إيفاد سابق بالأصل؟! تناقضات عديدة نستبعد صدورها عن رجل قانون أو حتى مرورها أمام ناظريه دون أن تستوقفه لإعـادة النظر في صياغتها القانونية.

من وإلى

ومن بين القرارات الوزارية للإيفاد والتي استرعى انتباهنا ، قراران صادران بتاريخ 19 / 12/ 2013م،الأول يقضي بنقل المساعدة المالية لطالبة دراسات عليا من مصر إلى ألمانيا اتضح فيما بعد حصول الطالبة على ثلاثة قرارات إيفاد ونقل خلال الثلاث السنوات الماضية حيث أوفدت للدراسة في ألمانيا بالقرار رقم (106) خلال العام 2011م ثم صدر لها القرار رقم (201) لسنة 2012م بالإيفاد والنقل من ألمانيا إلى مصر ، وخلال العام 2013م حصلت مجدداً على قرار إيفاد ونقل رقم (728) لسنة 2013م بالنقل من مصر إلى ألمانيا.

ابتعاث متعثر

أما القرار الثاني فيقضي بتمديد فترة الإيفاد لطالب دراسات جامعية أمضى عشرة أعـوام دون حصوله على البكالوريوس في الهندسة ، فتكرمت الوزارة بالتمديد له عامين إضافيين شريطة عدم تعثره بالدراسة. وأضاف الوزير إلى هذا الشرط عبارة (كآخر فرصة) ليكون التاريخ المتوقع لانتهاء الدراسة في العام (2014 / 2015م) مع أن عام إيفاده هو (2002 / 2003م) أي اثنى عشر عاماً من الابتعاث المتعثر.

يأتي ذلك في الوقت الـذي يتعذر على المستحقين الحصول على فرصة واحدة من تلك الفرص للدراسة في الخارج .وتظهر جداول المساعدة المالية للطلاب المبتعثين الربع الرابع 2013م والربع الأول 2014م استحواذ بعض الأسر والعائلات على المنح الدراسية للخارج إذ تمكنًا من رصد (12) أسرة حصلت على أكثر من فرصة ابتعاث لأبنائها خلال عام واحد بمعدل منحتين لكل منها.

مفارقات

مفارقات عديدة أظهرتها نتائج تحليل عينة القرارات الوزارية حيث لوحظ على سبيل المثال تفاوت المدة الزمنية بين عرض قطاع البعثات وصدور قرار الابتعاث إذ استغرق صدور القرار 782 سنتين ونصف منذ عرض القطاع فيما استغرق القرار 762 ثلاثة أيام فقط لإصداره،وهي أقصر مدة زمنية تم رصدها، ويتحدث البعض عن قرارات إيفاد من فئة vip سجلت رقماً قياسياً إذ لم يستغرق صدورها سوى دقائق معدودة مع أن دليل خدمات الوزارة يحدد لإنجاز تلك الخدمة أسبوعين متتاليين.

أرقام وتواريخ

كما يُظهر التحليل أيضا مفارقة عجيبة بالنسبة لتسلسل أرقام القرارات إذ لم يتوافق بعضها مع تسلسل تاريخ صدورها فمثلاً القرار 729 صدر بتاريخ 20 /12/ 2013م فيما صدر القرار 730 في تاريخ 19 /12/ 2013م أما القرار 733 فقد صدر في تاريخ 22 /12 /2013م في حين صدر القرار 734 في تاريخ 19 /12/ 2013م الأمر الذي يلصق سمة العشوائية والارتجالية بعملية الابتعاث للدراسة في الخارج.